



المعيارية في دراسات الهجرة أخلاقيات وجماعة أكاديمية إبستمية

ساري حنفي

أستاذ علم الاجتماع، الجامعة الأمريكية في بيروت



مركز نهوض

لدراسات والنشر

NOUHOUD CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

الفهرس: ◀

٣	الملخص
٤	مقدمة
٥	أ- لحظتان في العلوم الاجتماعية
٦	ب- العلامات الاجتماعية للأوراق البحثية
٧	ت- تحليل مضامين الموضوعات
١٠	ث- الاعتراف بدور الأديان العابرة للحدود الوطنية
١٢	ج- مأسسة دين المهاجرين
١٤	ح- ما بعد الكولونيالية
١٥	خ- التهميش والاعتزاب في المجتمعات المضيفة
١٩	د- ضد البراديم الأمني والانتقائي
٢١	ذ- الأكاديميون كنشطاء
٢١	ر- البراديم المضاد
٢٢	ز- الخلاصة
٢٤	الملاحق
٣٢	شكر وتقدير
٣٣	المراجع

تركّز الكثير من الأدبيات الأكاديمية على أهميّة البراديجمات (paradigms) الأصيلة للعلوم الاجتماعية، وعلى تخليص العلوم الاجتماعية من بعض الأحكام المعيارية الغربية التي بنيت على الأخلاقيات الغربية الماديّة والاستعماريّة. ومع أنّ بعض المدارس الفكرية حاولت أن تدفع بالعلوم الاجتماعية في ذلك الاتجاه؛ إلاّ إنّ هذا لم يخل من مغالاة شملت خلق ثنائيات مضرة.

وفي هذا المقال، سأطرح ثلاثة أسئلة أساسية تعكس النقاش المتعلق بالموضوع: أولاً: هل يستطيع المرء الكلام عن معيارية للجماعة الإبستمية (epistemic community) في الدراسات الاجتماعية؟ وإن كان الجواب بالإيجاب، فما هي تلك المعيارية؟ وهل تُعلمنا الثنائيات القطبية التي تولّدها وجهات النظر السابقة طرقاً مفيدة تساعد العلوم الاجتماعية في الوصول إلى سياق يعيش فيه المسلمون ضمن هذا العالم؟

وقد اخترت موضوع الهجرة لأنّه موضوعٌ بارز في القرن الواحد والعشرين؛ حيث كثرت موجات الهجرة القصيرة والاختيارية والعنصرية والإسلاموفوبيا والتنوع الإثني. أجريت إمبيريقياً تحليل مضمين ٧٤ مقالاً أكاديمياً في اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

تُظهر النتائج أنه عندما يكون علماء الهجرة معياريين فإنهم يجمعون بين أخلاقيات الاقتناع والمسؤولية عند فيبر، من أجل إصدار أحكام اجتماعية/سياسية تغلب عليها الصحة. هذا المزيج يجعلهم يرفضون موقفاً شديد التساهل، بمعنى أن الغايات تسمح باستخدام أي وسيلة لتحقيقها (فهم مثلاً يرفضون التشديد المفرط على الأمن فيما يتعلق بالهجرة).

ويضع هذا المزيج علماء الاجتماع في كثير من الأحيان في مشكلة تُسفر عن مفارقات تشمل: حماية العمالة المحلية مقابل الحدود المفتوحة للاجئين/المهاجرين؛ التعددية الثقافية مقابل بعض الأعراف التي يتبناها المهاجرون، والتي تتناقض مع بعض المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك. لا يمكن مناقشة هذه المفارقات ضمن الثنائيات الشهيرة لعلماء أسلمة العلوم الاجتماعية، أو الدراسات ما بعد الاستعمارية (المجتمع مقابل الفرد، التقليد مقابل الحداثة، الوحي مقابل العقل، التاريخ مقابل الحاضر، الوسط مقابل الأطراف... إلخ).

الكلمات المفتاحية: الأخلاق الإسلامية، الهجرة، أخلاقيات الاقتناع، أخلاقيات المسؤولية، أسلمة المعرفة، ماكس فيبر.

"يجب على حقوق الإنسان أن تكون عالميّة؛ لأنّها حقوقٌ لكلّ إنسان، ولكنني أرى أن عالميّتها لا تتحقّق إلاّ من خلال اتفاقٍ عابرٍ للثقافة، لا من خلال تعميم القيم النسبيّة الليبرالية". (An-Na'im 2013)

◀ مقدمة:

تركز الكثير من الأدبيات الأكاديمية على أهمية البراديجمات (paradigms) الأصيلة للعلوم الاجتماعية، وعلى تخليص العلوم الاجتماعية من بعض الأحكام المعيارية الغربية التي بنيت على الأخلاقيات الغربية الماديّة والاستعماريّة.

ومع أنّ بعض المدارس الفكرية حاولت أن تدفع بالعلوم الاجتماعية في ذلك الاتجاه، إلاّ إنّ هذا لم يخل من مغالاة شملت خلق ثنائيات مضرة وغير دقيقة (التراث/الحداثة، الشرق/الغرب، طبيعي داخلي/خارج للطبيعة، العالمي/المحلي... إلخ).

وقد انتقدت في عملٍ سابقٍ بعضٌ مخرجات أسلمة العلوم الاجتماعية (حنفي ٢٠١٦)، واستخدام فلسفات ما بعد الاستعمار، على أنّها المنظور الوحيد لدراسة الواقع (Hanafi 2016). كما أفسّر في هذه المقالة عقم مثل هذه الاتجاهات الفكرية والروحية والسياسية، في الجدل الحاصل اليوم في العلوم الاجتماعية والأخلاق، في منطقتنا العربية.

وفي الورقة الخلفية لورشة عمل نظمها مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق بعنوان "الهجرة والأخلاق الإسلامية: قضايا الإقامة والتجنيس والمواطنة"، أشار المنظمون إلى أن: "منذ انتهاء الاستعمار، ركّز الكثير من الأدبيات المعاصرة التي تتناول توافق القيم الإسلامية مع "التحديث"، كالعولمة والديمقراطية والمواطنة، على المسلمين المقيمين في أوروبا والولايات المتحدة. وغالبًا ما تتمّ دراسة هذا التلاؤم في إطار علماني، مما يعني أن العديد من جوانب التحديث لا تتفق مع الأطر الدينية".

ولكنني لا أعتقد أن الحديث على التلاؤم من إطار علماني يساعدنا على الفرق بين إنتاج المعرفة الحالي في الدراسات المتعلقة بالهجرة، والعلوم الاجتماعية الطامحة لأن تستند إلى أخلاقيات إسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذا الطرح يختلف عن سلسلة الأسئلة التي أثيرت في ورقة التقديم لاحقًا، والتي شملت: "ما هي المعايير الأساسية التي يمكن من خلالها اعتبار الفرد "مواطنًا" في بلدٍ معيّن من منظور أخلاقي إسلامي؟ ما مدى تشابه/اختلاف هذه المعايير عن الأطر القانونية المعاصرة التي اعتمدها الدول الغربية؟ ما هي الأطر التي تبدو أقرب إلى المنظور الأخلاقي الإسلامي؟".



أعتقد أن هذه أسئلة هي في مكانها لعدم اعتمادها على مقارباتٍ تفترض ثنائية القطبية بين الإسلام والغرب.

وفي هذا المقال، سأطرح ثلاثة أسئلة أساسية تعكس النقاش المتعلق بالموضوع: أولاً، هل يستطيع المرء الكلام عن معيارية للجماعة الإستمية (epistemic community) في الدراسات الاجتماعية؟ وإن كان الجواب بالإيجاب، فما هي تلك المعيارية؟ وهل تُعلمنا الثنائيات القطبية التي تولدها وجهات النظر السابقة المفيدة لطموح بأن تساعد العلوم الاجتماعية لفهم سياقٍ يعيش فيه المسلمون ضمن هذا العالم؟

اخترت موضوع الهجرة لأنه موضوعٌ بارز في القرن الواحد والعشرين، حيث كثرت موجات الهجرة القصيرة والاختيارية، والتي ولدت العنصرية والإسلاموفوبيا والتنوع الإثني. وسأجري تحليل مضمين ٧٤ مقالاً أكاديمياً؛ تشمل ٢٤ مقالاً باللغة الإنجليزية من قاعدة بيانات المكتبة في الجامعة الأمريكية في بيروت، و٢٦ مقالاً باللغة العربية من قاعدة بيانات "المنهل"، و٢٤ مقالاً باللغة الفرنسية من المجلة العلمية "Revue Européenne des Migrations Internationales".

واخترت كلمتان مفتاحيتان: "الهجرة" و "الدين"، بهدف معرفة كيفية النظر إلى الدين في دراسات الهجرة؛ حيث أصبح الإسلام في المجتمعات الغربية دين المهاجرين. إلا أنني اضطرت في الدراسات العربية والفرنسية إلى أن لا أستخدم مصطلح "الدين" ككلمة مفتاحية وذلك لكي أحصد المزيد من المقالات الحديثة. ولم يُعتبر أنّ المقالات الأكاديمية هي الإنتاج المعرفي الوحيد المهم في تناول موضوعات الهجرة، إلا إنها أحد المؤثرات الرئيسة على الخطاب العام المتعامل مع الهجرة.

في القسم التالي سأبدأ بتعريف لحظتين في علم الاجتماع: اللحظة العالمية/الشمولية، واللحظة المحليّة، ثمّ سأصف العينة الإمبريقية التي اخترتها وعلاماتها الاجتماعية التي تشمل المقاييس الكمية، كالنظام المعرفي واللغة والانتماء المؤسّساتي.

أ- لحظتان في العلوم الاجتماعية:

أفرّق في الإنتاج المعرفي في العلوم الاجتماعية بين اللحظة العالمية/الشمولية (Global/universalistic) ولحظة المعيارية/المحليّة. ففي اللحظة الأولى: تصرّ لحظة العقل الأرسطوية هذه على أن العلوم الاجتماعية تُشبه أيّ علمٍ آخر، ولذلك تحتاج إلى تقنيات لإجراء البحوث.

وهذا يقتضي مقارنةً نوموثية (Nomothetic) لإنتاج بيانات تتيح إجراء مقارنات مع سياقات أخرى. هذه المقارنات هي بمنزلة التجربة في المختبر العلمي بالنسبة إلى العلوم الدقيقة. أما اللحظة المحليّة فهي اللحظة التي يكتسي فيها مفهوم "الوعي"، على حدّ تعبير الهواري عدي (عديّ ٢٠١٥)، أهميّة بالغة.

إن ذاتية (Subjectivity) الفاعلين وتأثير الثقافة يصبحان جليئين، وهو ما يقتضي مقارنة أكثر تخصصية (Idiographic)، تسعى إلى فهم شامل لكل العوامل التي تؤثر في موضوعية بحثية واحدة، آخذين الثقافة المحليّة بما فيها الدين في الاعتبار.

وبالطبع فإنّ المعيارية تأتي كذلك من المستوى العالمي؛ ممّا يسمح لنا برسم مصفوفة أكثر تعقيداً للواقع، إلّا إنني سأتوقّف هنا في هذه المرحلة. ولفترة طويلة كان هناك نقاش وضعي حول العلوم الاجتماعية بمعزلٍ عن لحظة الوعي المعياري فيها؛ إلّا إنّ هذا الوعي تطوّر في الستينيات، فقد أصرّ رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع جورج فريدمان (Friedmann 1961) على اللحظة المعيارية، قائلاً بأنّ كلّ علماء الاجتماع يتشاركون بقيم أساسية، وأنهم هم منظرو الأخلاق في المجتمعات الصناعية.

وكما سنرى في التحليل، فإنّ باحثي دراسات الهجرة على الأقل يجمعون أخلاقيات الاقتناع (ethic of conviction) الفيبرية، (والتي أعرفها على أنّها ليبرالية، ومتعدّدة الثقافات، وذات إطار التنويرية الجديدة (neo-enlightenment)، مع أخلاقيات المسؤولية (ethic of responsibility).

ب- العلامات الاجتماعية للأوراق البحثية:

تقدّم هذا الفقرة الخصائص الأساسية لعينة المقالات البحثية من خلال إحصاء العلامات الاجتماعية في كلّ منها. ومع أنّ ٧٤ مقالاً تمّ تقديمه لتحليل المضامين، إلّا إنّ ٤٦ منها خضع للتحليل الإحصائي (إذ لم يشمل التحليل المقالات الفرنسية).

وقد تمّت كتابات المقالات باللغة العربية أو الإنجليزية. أكثر من نصف المقالات نشر باللغة العربية ضمن مجلات أكاديمية في المنطقة العربية. (انظر الجدول ١ و٢)، كلّ المقالات تمّت كتابتها من قبل مؤلف واحد إلّا أربعة مقالات، وتمّت كتابة ٨٥٪ منها من قبل أعضاء هيئة التدريس الجامعية، مقابل ١٥٪ من قبل باحثين متخصصين. (الجدول ٣) أما فيما يتعلق باختصاص



المؤلف الأول فهو بشكلٍ أساسي علمي اجتماع والسياسة، ولكن يوجد كُتاب من اختصاصات أخرى. (الجدول ٤) وينتمي أكثر من نصف الكُتاب لمؤسسات في العالم العربي، خاصةً في الجزائر والمغرب، وبالمقابل كانت الولايات المتحدة وألمانيا الأهم من بين الدول الغربية. (الجدول ٥) وقد تمّ نشر أكثر المقالات في السنين الخمس الماضية. (الجدول ٦).

وبالنسبة للمقالات فإنّ أكثرها نقدي الطابع، وربّما مبني على أبحاث ميدانية، وذلك باستخدام طرق نوعية (عدا المقالات التي تستعمل بيانات ثانوية، خاصةً المقالات العربية) (الجدول ١٠)، والبعض من المقالات أقرب للمواضيع الإنشائية التي لا تحوي أي مراجع (الجدول ٧)، أمّا من ناحية الجغرافيا، فإنّ أكثر من نصف الحالات التي تمّت دراستها تتعامل مع دولة واحدة، في حين تتراوح الأخرى بين دراسة المناطق الإقليمية والدراسات الدولية. (الجدول ٨).

وتتعامل المقالات العربية والإنجليزية في العينة مع كيفية انضمام المهاجرين إلى المجتمعات التي تستقبلهم. وبالنسبة للمقالات الإنجليزية فإنّها تركّز على الدين كممارسة وعلى مؤسسات المجتمعات المضيفة، وعلى التصور العام للمهاجرين والمشاكل السياسية في المجتمعات المضيفة.

وفي تحليله لمقالات الإنجليزية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين فقد نوّه توماس مارتيكائينين (Martikainen ٢٠١٤)، إلى ازدياد دراسات العلوم السياسية للأقليات المسلمة، وإلى استخدام تلك الدراسات لمعيار العلاقة بين الدين والدولة في الدول المضيفة للحكم على كيفية تعاملها مع الأقليات المسلمة ذات الأصول المهاجرة.

أمّا المقالات العربية فتركّز على سياسات الهجرة واللجوء، وعلى أوضاع اللاجئين والأمن القومي. وتناولت أكثر من نصف المقالات التي تحدّثت عن الإسلام إمّا بشكلٍ خاص أو بالاشتراك مع الأديان الأخرى. (الجدول ٩)

ت- تحليل مضامين الموضوعات:

إن التحليل غير معنيّ بالتعليق على دراسات العينة من ناحية المنهجية المستخدمة، ولا من ناحية درجة مصداقية البيانات، وإمّا على الأحكام والنقاشات المعيارية التي تطرحها تلك الدراسات، سواء تجلّى ذلك في اختيار الموضوع أو الفرضيات الابتدائية أو الخلاصات النهائية.

وبناءً على ذلك فليس هناك اهتمام بكيفية وصف الدراسات للرأي العام أو فوائد المجتمعات التي ترسل المهاجرين أو بالكتابات الإثنوجرافية، إمّا يتناول التحليل معياريات طروحات المقالات. ولذلك سيرى القارئ أنّ أكثر المقالات ستتعامل مع المجتمعات المضيفة أكثر من تعاملها مع المجتمعات المرسلّة.

ويمكن بناء نموذج واضح لهذه المعيارية من خلال تحليل ماكس فيبر للمهنيّة السياسي. وقد تبين بشكل عام أنّ أكثر المقالات تمزج بين نوعين من الأخلاقيات الفيبرية، وهي أخلاقيات الإقناع وأخلاقيات المسؤولية.

ويفسر ماكس فيبر (Weber 2008) أخلاقيات الإقناع في سياق أنّ الإنسان ككائن حرّ يجب عليه أن يكون حرّاً في اختيار الوسائل والغايات "ومفهوم الشخصية هذا يجد جوهره في دوام العلاقة الداخلية بين القيم والمعاني المطلقة للحياة". وأخلاقيات الإقناع هذه هي الدافع الأساسي للخيارات القيمية الواعية، التي يعرفها فيبر بأنّه "تولد من الإيمان الواعي بقيمة عملٍ ما لذاته من الناحية الأخلاقية أو الجمالية أو الدينية أو غيرها، بغض النظر عن احتماليات نجاحه" (Starr 1999, 410).

وفي حين أنّ "أخلاقيات الإقناع تستوعب وجود تراتبية للقيم في سياق العمل الأخلاقي، فإنّ أخلاقيات المسؤولية تتضمن وجود فرائض قيمية، دون النظر في تراتبية القيم وتتضمن حتمية تضاربها في سياق العمل الأخلاقي (Starr 1999, 407)، ويعني هذا أنّ أخلاقيات المسؤولية تركز على التبعات المحتملة لتطبيق بعض القيم.

وفي هذا السياق فإنّ أخلاقيات الإقناع والمسؤولية ليستا متضادتين بل مكملتين لبعضهما، وحين جمعهما يتشكّل الإنسان الأصيل الذي يستطيع الاستجابة لدعوة العمل السياسي". (Starr 1999, 408)

إنّ النقاش التالي للمقالات سيظهر لنا كيفية مفاوضة الكتاب لأخلاقيات الإقناع والمسؤولية دون التعارض بالضرورة مع الأخلاقيات الإسلامية. وأعني بذلك أنّهم لا يتعارضون مع الوحي ولا يذكرونه في كتاباتهم. وأناقش هنا بأنّ المجتمع البحثي الذي يتناول مسائل الهجرة في العلوم الاجتماعية يشكّل جماعة إبستمية يناقش ويجمع باستمرار بين أخلاقيات الإقناع والمسؤولية. وسنرى أنّه، ومنذ بداية التسعينيات، كانت هناك قفزة نوعية في دراسات الهجرة شملت التعامل مع دين المهاجرين ومع ماضيهم الاستعماري وتنوعهم الديني.



إنَّ العيِّنة المختارة من مقالات دراسات الهجرة تظهر أنَّ الباحثين يتبنُّون فرضيات معيارية مستقاة من الليبرالية والتعددية الثقافية وأخلاقيات ما بعد التنوير. أفهم الليبرالية هنا على أنها حيادية المجال العام، والتطبيق العالمي لحقوق الإنسان، ومعاملة كل الأفراد بتساوٍ مع تقديم الحريَّات السياسية والاقتصادية. (Hansen 2011) أمَّا التعددية الثقافية فتعني هنا الاعتراف بالخصوصيات الثقافية والحياة الاجتماعية ضمن الجماعات الإثنية (وهو مقابل الذوبان الكامل).

أمَّا أخلاقيات ما بعد التنوير، فهي تكملة لمشروع التنوير الذي يشمل العلمانية الليبرالية، والتعددية، والديموقراطية، والمساواة، والشمولية، والعقلانية، والأنسنة. ولكن هي أقرب إلى منهج حياةٍ منها إلى حركةٍ سياسية (كما كانت عليه سابقاً حركة التنوير)، (Zafirovski 2010) وإلى ثقافةٍ يقدِّم فيها التعبير الأدائي (performative) والعلماني الأخلاقي الذي يحل المشاكل عن تطبيق الأخلاقيات الشمولية المنزلة من العالي. (Osborne 2003)

إنَّ مجموعة المقالات تظهر وتجمع بين أخلاقيات الإقناع والمسؤولية التي ذكرتها لتجعل العلوم الاجتماعية مفضلة قبول المهاجرين عامةً واللاجئين خاصةً في مجتمعات المضيفة، وداعية إلى الاندماج في المجتمعات المضيفة مع حثَّ المهاجرين على بذل الجهد في هذا السياق.

وعلى مستوى البراديم، فقد لاحظنا انتقالاً من البراديم "الجمهوري" (republican) الذي يجبر المهاجر على الذوبان أو حتى الاندماج إلى براديم آخر يعترف بتجربة المهاجر السابقة وتنوِّع المهاجرين ودور الدين في حياتهم اليومية. وقد اخترت من ضمن ٧٤ مقالاً بعض المقولات التي توضح المعيارية الموجودة، وأسألت الضوء على ثلاثة مقالات جامعة أساسية:

(١) مقال بيغي ليفيت:

"You Know, Abraham Was the First Immigrant": Religion and Transnational Migration" (Levitt 2003).

(٢) مقال صوفي بافا:

"Migration-Religion Studies in France: Evolving Toward a Religious Anthropology of Movement" (Bava 2011a).

(٣) ومقال فيكتور بيشيه:

"Les théories migratoires contemporaines au prisme des textes fondateurs" (Piché 2013).

ث- الاعتراف بدور الأديان العابرة للحدود الوطنية:

بدايةً، من المهم لفت النظر إلى الغياب الملحوظ لموضوع الدين عن الأدبيات الفرنسية ووجوده بكثرة في الأدبيات العربية وأكثر منها في الأدبيات الإنجليزية. وفي حين أنّ شعبان سكيب (٢٠١٣) اهتمّ بشرح السردية التاريخية لأهمية الإسلام كعامل رئيسٍ لأفريقيا في العلاقات الأفريقية-العربية، اهتمت بيغي ليفيت (Levitt 2003)، في دراستها للدراسات التي تتناول الدين والهجرة العابرة للدول، بمفهوم دين الشتات الذي نشأ عن دراسات الشتات بالإضافة إلى النظر إلى دور الدين ضمن العولمة المتنامية حاليًا.

وترى ليفيت أنّ نقاشًا نشأ عن "دور الدين كقوة توحيدية، أو كمجالٍ يعطي الفردَ هويّةً محليّةً تعدّدي يواجه العولمة". (Levitt 2003, 850) بالإضافة إلى ذلك فإنّ أبحاثًا أخرى "تثبت وجود علاقات عابرة للدول بين فاعلين دينيين عالميين... كما توجد صلة بين الأبحاث عن الممارسات الدينية للمهاجرين الدوليين والكتابات حول الدين العالمي والشتاتي؛ ذلك أنّ أسر ومجموعات ومجتمعات المهاجرين تعتبر مواقع لظهور دين الشتات والعولمة". (Levitt 2003, 857)

بدأت ملاحظة دور الدين في تسهيل الانتماء العابر للدول في مطلع التسعينيات، "فمثلاً، إن كتاب رودلف وبيسكا-توري "الأديان العابرة للدول وغياب الحكومات" (١٩٩٧) يعدّ أحد الكتب القليلة التي تستخدم مصطلحات الأديان العابرة للدول ولا تلتفت بكثرة إلى ظاهرة الهجرة.

وقد استخدمت بالتالي مصطلح "عابر للدول" كتعبيرٍ عن الطرق التي تخلق من خلالها الأديان العالمية العابرة للدول مجتمعات تتحدّى سلطة الدول واهتماماتها الأمنية بحسب المفهوم التقليدي... الأعمال الأخيرة التي تمّت حول مفهوم الدين العالمي تسلط الضوء على كيفية خلق المهاجرين لعلاقات دولية ترسخ الهويات العالمية؛ ذلك لأنّ الدين نظام مجتمعي عالمي يبلغ في عبوره للدول كالنظام الاقتصادي أو الدول-الوطنية في ذاتها، فلا يُستغرب استخدام المهاجرين للدين ليعيشوا حياتهم العابرة للدول". (Levitt 2003, 861)

وتعطي هذه الحياة العابرة للدول الفرصة لتعدّدية تتجاوز المجتمع: "يعمل الدين وبالأخص الحركات الدينية التي تعمل في سياقات واسعة جغرافيًا ضمن صيغ تعبدية تتزايد في التماهي، وضمن تنظيماتٍ تخلق المجتمعات الدولية التي يستطيع أفراد المجتمعات المحلية الانضمام إليها. ويستطيع المنضمون اختيار واحدة من الطوائف للانتماء، التي تتجاوز المجتمعات والثقافات وتغيّر الحياة الدينية المحليّة". (Levitt 2003, 862)



وتظهر الأبحاث وجود أثرٍ لتنوّع حياة الدينية المُعاشة في كلّ من المجتمعات الأصيلة والمضيّفة. "إنّ المعتقدات والممارسات الدينية الهجينة التي يعيشها المهاجرون تتصاعد بسبب التقاء المؤثرات الدينية المحلية والعالمية.

وتعمل المؤسسات الدينية العالمية على تشكيل تجارب المهاجرين، في نفس الوقت الذي يعمل فيه المهاجرون على جعل التجارب الدينية محلّية وبدء تجربتهم من جديد.

يحضر المهاجرون معهم تجلّيات محدّدة للدين العالمي، ويخلقون صورًا جديدةً لهذا الدين من خلال مزج ما أتوا به بما يلاقونه في حياتهم اليومية، ومن ثمّ يقومون بإدخال هذه العادات والممارسات والهويات الجديدة، أو ما أسميه بالتحويلات الاجتماعية (social remittances)، إلى مجتمعاتهم الأصلية" (Levitt 2003, 851).

قد سلّط بعض الأكاديميين الضوء على ازدياد دور الدين والتدين: "بسبب الهجرة حصل ازدياد لا في معدّل الممارسين للإسلام في أوروبا، بل في معدّل التدين بشكل عام" (Martikainen 2014, 79) وعلى هذا النسق، ولكن بمعياريّة أكثر تقبلاً للإسلام، يقول فاليري لوييس وردي كايشاب:

"لا يجب النظر إلى التدين العالي على أنّه شيء مُرضٍ، بل قد يكون مؤشراً احتماليّاً لطرق كثيرة، يمكن من خلالها أن يندمج المهاجر في المجتمع البريطاني. ولأنّ المجتمع الإسلامي المتدين متنوع الخلفيات الإثنية والسوسيو-اقتصادية، فإنّ الدعم المؤسّساتي الذي يساوي بين الأديان (كتسهيل إنشاء أماكن التعبّد والمراكز الاجتماعية) يساعد على تنشئة الدين بشكلٍ يسمح بظهور التعدد. على المدى الطويل، يؤدي تطوير للبنى التحتية الدينية، وتدريبها في السياقات الحكومية التي تحترم التعدّدية، والتغييرات القانونية التي تساوي الإسلام بالكنيسة الإنجيلية، إلى تنشئة إسلامٍ بريطانيٍّ ضمن خطابٍ عامٍّ سليمٍ مع تخفيض نسبة العداء ضد المسلمين." (Lewis and Kashyap 2013, 64)

وكذلك ينتقد أليكساندروس ساكيلاريو السلطات اليونانية لمنعها بناء المساجد في اليونان: "إنّ الخطاب المضاد للإسلام يحمل تبعاتٍ على المجتمعات المسلمة في اليونان منذ لحظة تأثيرها على السياسات، فهم لا يحظون بنفس الحريات لممارسة الدين كأصحاب الأديان الأخرى، ويظهر ذلك من خلال غياب أماكن التعبّد والمقابر لدفن الموتى، كما يتمّ النظر إليهم على أنّهم خطرٌ على الهوية والمجتمع اليوناني بشكلٍ عام، [...] ويملك هذا الخطاب المضاد للمسلمين تأثيراً كبيراً على المجتمع المسلم اليوناني، ممّا يمنعهم من التعبّد بشكلٍ عادي، وممّا يجعل عامّة الشعب معادياً لهم." (Sakellariou 2017, 514)

يرى بعض الأكاديميين بأن التدينَ أحد أسباب الانخراط السياسي والمدني: هناك جوانب متعدّدة من التدينَ تؤثر على مواقف المهاجرين بأشكالٍ متعدّدة. وقد كان التدينَ المجتمعي العام كحضور الصلاة في المساجد، لا التدينَ الاعتقادي المحض، هو المؤثر على نسبة اندماج المتجاوبين مع الدراسة. ولذلك، يجب التفريق بين التدينَ الظاهري النُسي والتدينَ الباطني لتقييم التأثير الاجتماعي والسياسي للدين... إن الروايات الذاتية للمتجاوبين في الدراسة اقترحت أن النساء المسلمات المهاجرات في جنوب كاليفورنيا ينخرطن في إستراتيجيّتين مترابطتين للاندماج، فمن ناحية، ينخرطن في عملية اندماج انتقائي حيث يشاركن في المؤسسات والعمليات المدنية والسياسية للولايات المتحدة، لكنهن يبقين نفسيًا وثقافيًا بعيداتٍ عن المجتمع الأمريكي الأوسع، حيث تعتمد المهاجرات المسلمات على موارد وقيم مجتمعهن الديني وتعاليم المؤسسات الدينية لتحديد مجالات ومستوى الاندماج في المجتمع الأمريكي." (Ozyurt 2013, 1617).

ويرى باحثون آخرون أن التدينَ المرتفعَ يشكل عبئًا (١٣ مقالة)، ولكن هذا ليس رأي الباحثين، بل هو توصيفهم للرأي العام المعتبر أن تدينَ المهاجرين قد يؤدي إلى تعسير الاندماج: "يمكن أن يكون الدين قوة عازلة للغاية، ويجعل استيعاب المهاجرين صعبًا" (Golomski 2016, 451).

ج- مؤسسة دين المهاجرين:

أشار منظرو ما بعد العلمانية كيورغن هابيرماس وويليام كونولي وخوسيه كازانوفًا إلى وجودٍ جديدٍ للدين في المجال العام. ويرى مارتيكينن (Martikainen 2014) أن كاسانوفًا يربط ظهور الدين العام أو "رفض جعله في المجال الخاص" (deprivatization) - "برفض الميراث الديني في جميع أنحاء العالم قبول الدور الهامشي والخاص الذي كانت أطرته له النظريات الحداثية والعلمانية". (Casanova 2007, 5)

بالنسبة لهابرماس، ينبغي أن يكون الحدس الأخلاقي الإيماني جزءًا من الخطاب العام؛ وأن يسمح له بالمساهمة في تحقيق الصالح العام. ويرى هابرماس أن الدينَ أساسيًا في التطور نحو مجتمعات "ما بعد العلمانية".

وتتسم ما بعد العلمانية بثلاث خصائص:

(١) نسبية العلمانية الأوروبية.

(٢) والتعددية الدينية، حيث تخلق الكنائس والمنظمات الدينية "مجتمعات التفسير" الخاصة بها في الساحة العامة.



(٣) وتحقيق وعي تام باستدامة وجود المهاجر الجديد الذي ترتبط قيمه التقليدية والجماعية بالدين.

تعني ما بعد العلمانية بحسب هابرماس أن المجتمع لا زال منظماً من قبل المؤسسات القانونية العلمانية، ولكنه مع ذلك ملزمٌ بتمكين الدين من الحفاظ على "تأثيره العام وأهميته". (Habermas 2008). وسيكون مفاهيم ما بعد العلمانية الجديدة تأثير على دراسات الهجرة؛ وإن كانت ما بعد العلمانية، وفقاً لأدرايانا بابست (Pabst 2012) لا تزال ضمن إطار العلمانية.

وفي هذا الإطار، يرى فونر وألبا أن الدين لعب دوراً رئيساً للمهاجرين الجيل الأول والثاني كمتعقد ومؤسسة وجماعة، وكان بمثابة جسر للاندماج في المجتمع الجديد في الولايات المتحدة؛ ولكن هذا لم يحدث في أوروبا. (Foner and Alba 2008).

ولكن مارتيكينن (Martikainen 2014) قد تحدى استثناء أوروبا من خلال بحثه في فنلندا؛ حيث تبين أن المنظمات الإسلامية أصبحت على نحو متزايدٍ مواقعٍ لتفعيل المواطنة ومساحات لتسهيل الاندماج الاجتماعي. وفي المقابل، يقدم بسام الطيبي (Tibi 2010) تحذيراً أخلاقياً في طلبه من المؤسسات الإسلامية في ألمانيا والسلطة الألمانية الرسمية التعاون للتغلب على "إثنية الخوف" المتصورة: "قدمت هذه الدراسة بديلاً إيجابياً للسيناريو السلبي، والبديل هو الإسلام الأوروبي الذي يشبه الإسلام المدني الموجود في إندونيسيا.

ويمكن لهذه الرؤية أن تصبح واقعاً، إذا تعاون الطرفان على تحقيقها؛ إذ لا علاقة "إثنية الخوف" بالذعر؛ بل هي تحذيرٌ مبني على مسؤولية أخلاقية. "كما ينتقد النظام الألماني المزدوج الذي أبقى حق الدم (Jus sanguinis) والقانون الجديد للجنسية. (Tibi 2010, 150) في الواقع، فإن مسألة تحمل المسؤولية أحد أهم المواضيع التي تناولها الأكاديميون.

ومن الأمثلة على ذلك انتقاد عبد الواحد أكميز (٢٠١٤) للسياسة الأوروبية تجاه المسلمين، وتأكيد على دور المؤسسات الإسلامية في أوروبا في تنظيم الجماعة المحلية، ومساعدة المهاجرين على الاندماج في المجتمع المضيف.

وتلعب المؤسسات الدينية دوراً في التضامن المجتمعي: "أظهرت الدراسات أيضاً أن المؤمنين لا يمتلكون قدرةً أكبر على الهجرة فحسب، وإنما رغبة أكبر في القيام بذلك أيضاً، ومع تزايد حجم "كنيسة المهاجرين"، توسعت البنى التحتية التي تمتلكها الكنيسة لتستوعب احتياجات ورغبات الجماعات المهاجرة". (Strielkowski, Bilan, and Demkiv 2016, 2).

وترى بيجي ليفيت أن وضع المهاجرين يتجاوز دور المؤسسات، وقد سلطت بذلك الضوء على مساهمات مدرسة برمنغهام. هذه المدرسة "تستكشف بناء الهوية ودور الوعي والثقافات الفرعية في تشجيع التضامن الجماعي في الهوامش المجتمعية". (Levitt 2003, 854).

وقد يقال هنا بأن الإشارة إلى دور الدين والثقافة مهمٌ جداً في شرح كيفية تعزيز الشعور بالتضامن في مجتمعات المهاجرين، حيث حدث ذلك في التاريخ الإسلامي بين المهاجرين والمجتمع المضيف في المدينة المنورة، والمعروف بمجتمع الأنصار.

ح- ما بعد الكولونيالية:

يسلط بعض الباحثين الضوء على الإرث المستمر للإمبراطوريات، والتي أثرت بشدة على دراسات الشتات (diaspora studies): "تمحّص هذه الدراسات في كيفية بناء وتصوّر الهويات والممارسات الخطابية خلال الفترات الاستعمارية والوطنية وما بعد الاستعمارية. وفي حين أن هذه الأعمال تنبئنا عن تحولات حياة المهاجرين الدينية بشكلٍ عام، إلا إنها لا تتعامل مع دور الهجرة المستمر في تغيير حياة البلد المرسل؛ فهي تميل إلى معاملة حياة المهاجرين الدينية وحياة غير المهاجرين الدينية ككيانات منفصلة بدلاً من أن تتناولها على أنها في نفس المجال الاجتماعي العابر للأوطان، وبالتالي فهو يؤثر على بعضه البعض". (Levitt 2003, 854)

ويشير علماء آخرون إلى أسباب استخدام السلطات المستعمرة للدين: "غالبًا ما يمكن استخدام الدين من قبل السلطات الاستعمارية للسيطرة على المهاجرين، إلا إنها يمكن أن تجد صعوبة في إدارة هذه الأيديولوجيات والتلاعب بها، مما يسبب مشاكل خطيرة في بعض الأحيان." (Hansen 2011, 881) من الناحية المنهجية، فإن الكثير من المقالات من العينة المبحوثة تستمع إلى المهاجرين وتعترف بخصوصية الماضي الاستعماري.

يواجه جان بيمان (Beaman 2015, 45)، في دراسته للإسلام والجيل الثاني من المهاجرين القادم من شمال أفريقيا في فرنسا، الفكرة السائدة بأن المسلمين الفرنسيين يشكلون عقبة أمام الاندماج أو لا يتفقون مع المثل العليا للجمهورية الفرنسية العلمانية. أجرى إثنوغرافياً على ٤٥ مهاجرًا مغربيًا إلى فرنسا، وركزت أسئلته على ممارساتهم الدينية، وفهمهم لدرجة التهميش، وكيفية ترابط الممارسات الدينية بالتهميش. ويرى المجيبون أن التدين ليس الصراع مع هويتهم



الفرنسية، بل بالأحرى، يعتبرونه داعماً لها. وقد استخدم بيمان أحد الإجابات كعنوان مقالته، وهي أنهم يعتبرون أنفسهم "فرنسيين كأى شخص آخر".

خ- التهميش والاعتراب في المجتمعات المضيفة:

هناك فجوة كبيرة بين إنتاج العلوم الاجتماعية في سياسة الهجرة وموقف الأغلبية الأوروبية تجاه المهاجرين. وغالباً ما يطور الباحثون استنتاجات معيارية حول مشكلة المهاجرين في المجتمعات المضيفة، وشعور المهاجرين بالغربة داخل تلك المجتمعات.

وقد أصبح مفهوم عبد المالك صياد (Sayad 1999) لـ "الغياب المزدوج" نموذجياً، مع العلم أن صياد لم يعط سؤال الدين أهميةً في سياق الهجرة. (Bava 2011b).

انتقلت دراسات الهجرة في بلد كفرنسا من موقف جمهوري يشجع التماهي مع المجتمع المضيف، إلى الاعتراف بالتعددية الثقافية: "خلال هذه الفترة - أواخر الثمانينيات - التي شهدت بدايات البحث الأكاديمي في المجتمع متعدد الثقافات، اهتم علماء الاجتماع والسياسة بدين "المهاجر" الآخر. وكانت هذه أول دراسات الإسلام في ضواحي فرنسا في البيوت وغرف الصلاة. وقد افترضت تلك الدراسات بأن المهاجرين بحاجة لأن يكونوا قادرين على ممارسة دينهم في ظروف لائقة، وممارسة ثقافتهم بشكل كامل داخل المجتمع الفرنسي".

ولكنها "لم تحلل المهاجرين كمتدينين، كما أنها لم تلاحظ تنوع الخيارات الدينية المتاحة بسبب الهجرة أو في السوق الدينية العابرة للأوطان. ويمكن اعتبار أن علماء الاجتماع افترضوا بشكل لا واقعي أن الهجرة دائمة، ولذلك رأوا الدين واحداً من القيم المزروعة التي ستتكيف (أو يجب أن تتكيف) مع النموذج العلماني الفرنسي". (Bava 2011b, 499).

ويستمر صوفي بافا في وصف تقلب البراديم: "بدأ علماء الأنثروبولوجيا في نهاية التسعينيات العديد من الدراسات التي فتحت الطريق لتعلم الإسلام كما يعيشه أهله (كالظروف التي يتم فيها إنتاج اللحم الحلال، وكيفية تنظيم الاحتفال بالعيد الكبير في المدن الفرنسية [...])، والمعتقدات التي يعتنقها المسلمون في ممارساتهم الدينية [...])، والروابط بين الشبكات الاقتصادية والدين [...]). ولم يعد الباحثون يعتمدون على مقارباتٍ تهدف إلى تحقيق الاندماج، ولكنهم يهدفون إلى التعرف على إسلام المهاجرين من خلال استكشاف العناصر التي تبقى من بلدان المهاجرين الأصلية في البلاد التي يهاجرون إليها". (Bava 2011b, 499).

وفي ألمانيا، يوجد جدلٌ حول العنف ضد مجتمعات المهاجرين، وينتقد شريمبف الموجة الأخيرة من جرائم الكراهية، ويدعو إلى زيادة التواصل بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة من أجل مكافحة رهاب الأجانب بشكلٍ فعّال. (Schrempf 2001)

ويناقش كتابٌ عربٌ آخرون الهجرة السرية/ غير الشرعية، التي تسببها الظروف الاقتصادية التي لا تطاق، والراحة الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر على المهاجرين، وعائدات الهجرة غير الشرعية، والثقة في شبكات الهجرة غير القانونية، والأهم من ذلك، القيود المفروضة على الهجرة القانونية.

وقد أعطى عبد القادر محمد ولد الداه مثلاً على ذلك في أنّ الحكومة الفرنسية تتخذ المهاجرين تبريراً لمشاكلها الداخلية كالبطالة والجريمة والمخدرات وحتى الإرهاب، وفي الوقت نفسه تهمل المساهمات الاقتصادية التي قام بها المهاجرون. ويعرض الداه خطورة الخطاب العام المتمثل في التعصب والتمييز والإرهاب والعنصرية، والذي يؤدي إلى مزيدٍ من القيود على الهجرة القانونية، ولكنه مع ذلك لم يدرس ارتباط الدين بهذه الخطابات ولا بالإرهاب. ثم يقترح الداه العديد من الحلول، بما في ذلك عدم التعامل مع المهاجرين كسلعة ضرورية للاقتصاد، ومصدر من المتاعب، وضحية لشبكات الجريمة؛ ولكن كمصدرٍ للنمو الاقتصادي. وقد وصل به الأمر إلى أنه دعا لمحو الحدود بين الدول. (الداه ٢٠١٣).

وترى هالة الحفناوي، وهي مؤلفة عربية أخرى، أن فشل دمج الأقلية المسلمة في أوروبا هو أحد العوامل الدافعة للتطرف، ولكنها لا تنفي وجود عدة عوامل أخرى (كالبطالة والتهميش الاقتصادي والسياسي وغياب التعليم الديني المعتدل ودعم الدول الأوروبية لإسرائيل وحرب الولايات المتحدة في العراق).

والحل، وفقاً للمؤلفة، هو اتباع سياسات الدمج التي توازن بين الهوية الإسلامية للمهاجرين، والهوية الأوروبية للسكان المضيفين، ووقف التمييز ضد المسلمين في أوروبا.

وتقترح الحفناوي، وفقاً لدراسة سابقة، أن أي غيابٍ للتوازن بين الهويات المختلفة يؤدي إلى التطرف. ولهذا السبب اقترح سياسات تأخذ بعين الاعتبار موازنة هويات الأقليات المسلمة في أوروبا. (الحفناوي ٢٠١٥، ٤).

في مراجعة عبد القادر الأطرش لكتاب هاشم فياض هجرة العمّال من المغرب إلى أوروبا: هولندا نموذجاً، يشير الأطرش إلى ازدياد اهتمام الباحثين في العالم العربي بموضوع الهجرة العالمية.



ويقول الأطرش بأن ارتفاع معدّلات الهجرة يرجع إلى ازدياد أنماط الهجرة في العالم، وظهور مشاكل اجتماعية وديموغرافية وثقافية وتشريعية واقتصادية جديدة في البلدان المستقبلية والمرسلة.

ويسلط الأطرش الضوء على أجزاء دراسة هجرة:

- (١) السياق التاريخي لظهور الهجرات الدولية.
- (٢) وتحليل آثار الهجرة على واقع البلدان المستقبلية وسكانها.
- (٣) وأبعاد الهجرة الاجتماعية والثقافية والأمنية.
- (٤) ودراسة العلاقة بين موجات الهجرة.
- (٥) وتنامي هجرة الأدمغة.

يتكلّم الأطرش كذلك عن أهمية تحليل السياق التاريخي والجانب الديموغرافي للهجرة، ولكنّه ينتقد الكتاب، مشيراً إلى أن التاريخ الاستعماري ليس العامل الوحيد في تحديد اتجاه الهجرة، ولكن ظاهرة عولمة الهجرة الدولية، وإستراتيجيات الجماعات والأفراد، واختلافات المؤسسات تلعب كذلك دوراً رئيساً في تشكيل هذا الاتجاه.

كما اعتبر الكتاب اندماج المغاربة في المجتمع الهولندي ضعيفاً، ولكن هذا لا يرجع إلى تعدّد منظمات المغاربة، وإنما إلى غياب التنوّع الديموغرافي في مناطق سكنهم، وغياب مبادرات الانفتاح على الثقافة الهولندية لخلق تقاربٍ بين الثقافة المغربية والثقافة الهولندية.

وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط الاندماج بكيفية رؤية الآخر، سواء كان ذلك في البرامج التعليمية أو وسائل الإعلام أو برامج الأحزاب السياسية أو السياسات الاجتماعية أو الخطاب السياسي المتعلّق بقضايا الأمن والهوية....

ويعتبر مؤلف المراجعة ومؤلف الكتاب أنّ المؤسسات المغربية (المراكز الاجتماعية في دول المهجر والسلطات المسؤولة عن المغتربين) مسؤولة عن عدم اندماج المهاجرين المغاربة في الحضارة الهولندية. كما يعتبر الكتاب أن إحدى القضايا المركزية التي أثارها الهجرة هي تزايد معدّلات العنصرية.

ويُرجع فيّاض العنصرية إلى المواقف العدائية المتزايدة تجاه المهاجرين بشكل عام والمهاجرين العرب والمسلمين على وجه الخصوص؛ وقد أدت هذه العنصرية إلى ظهور "الإسلاموفوبيا" بشكلٍ علني.

ويتزامن هذا الوضع مع تقلص فرص العمل في أسواق العمل الأوروبية وتدهور السياسات الاجتماعية؛ مما أدى إلى رفع شعاراتٍ سياسيةٍ معاديةٍ للمهاجرين العرب، والتي كان الحجر الأساس لها عدم اندماج العرب والمسلمين في المجتمعات الأوروبية، ممّا جعل دمج المهاجرين أحد أولويات الحكومات في العديد من الدول الأوروبية.

وفي نهاية مراجعته، يناقش الأطرش الدورَ الإيجابي للمهاجرين على البلد المرسل، وكيف أنّ فياض المؤلف اعتبر بعض جوانب التدين تصعب الاندماج وتزيد العنصرية في هولندا. (الأطرش ٢٠١٥).

من جهة أخرى، اهتم الكاتب محمد سعدي، بمسألة دمج الشباب البلجيكين ذوي الأصول المغربية في المجتمع البلجيكي بعد الهجمات في باريس.

ويرى سعدي بأن هؤلاء الشباب فشلوا أكاديمياً، وأصبحوا عاطلين عن العمل، والكثير منهم يعيش في مجموعات معزولة عن ثقافة أهلهم والمجتمع الأوسع من حولهم.

بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء الشباب يعانون من التهميش الاجتماعي، والتطرف الديني، وتمزق الهوية. وتحاول مقالة سعدي إثبات أن ظاهرة الفقر والتهميش وسياسات الإقصاء والتمييز، وحتى الثقافة الدينية الإسلامية السائدة (والتي تميل في بعض النواحي إلى التطرف ورفض الآخر) ليست كافيةً لشرح نزعات التمرد وعدم الاندماج الذي يدفع بالشباب إلى التطرف الديني؛ فهم يعانون من الارتباك على مستوى الهوية ومن انعدام الأمن الذي يؤدي بهم إلى خلق انتماءات اجتماعية هشّة، ومما يجعلهم غير قادرين على التعامل مع انعدام الأمن وغياب الاكتفاء، وهذا كلّهُ يصعب عليهم الانتماء إلى المجتمع البلجيكي.

وكّلما زاد عدم التثبّت من الهوية كلما نمت العزلة الذاتية أو الإقصاء الاجتماعي، ممّا يجعل الشباب أبعد عن تنمية قيم التعددية والتعايش والاندماج في المجتمع البلجيكي. (سعدي ٢٠١٧).

في عينة هذه الدراسة، كان عدد باحثي الهجرة العرب المهتمين بوضع المهاجرين / اللاجئين في العالم العربي قليلاً. وكتبت عاشور رحومة عن اللاجئين الذين يعانون انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب دارفور بسبب الفشل الحكومي والتنظيمي في إيجاد حقوقهم الإنسانية الأساسية (رحومة ٢٠١٦).

وقد أيّد ذلك نبيل السهلي في دراسته التي تناولت أسباب سياسات السلطات اللبنانية تجاه الفلسطينيين السوريين الذين لجأوا إلى لبنان (السهلي ٢٠١٤).



وعلى هذا النسق يجري حسن مبشر في مقاله المعنون: "مخاطر الهجرة والأمن فيما بين بلدان الجنوب: الإسلام السياسي والتطرف العنيف في ظل العولمة في بنغلاديش"، حيث يتناول موضوع هجرة البنغلاديشيين إلى المملكة العربية السعودية، وكيف أدى ذلك إلى خلق داعش في بنغلاديش؛ ولكنه لا يرى صواب الحل الأمني، ويدعو إلى حملة لمكافحة الترويج الإسلامي الذي يدمر الدولة والسلام. وينصح الحكومة السعودية بمكافحة العنف والتطرف من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. (Mubashar 2017, 312)

ويدعو علماء آخرون إلى الاستثمار في القوانين الإسلامية لأنها تشكل "مصدرًا قيمًا لحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء. ويمكن أن تكون بمثابة ضامن ديني لحقوق اللاجئين لا سيما من النساء والأطفال، بالإضافة إلى ضمان المسؤوليات التعاقدية. ويمكن أن يؤدي المزيد من النظر في المصادر الإسلامية إلى إيجاد آليات جديدة للتعامل مع هذا الواقع." (Rahaei 2009, 4)

د- ضد البراديم الأمني والانتقائي:

على الرغم من أن موضوع التطرف في أوروبا وأمريكا الشمالية كان حاضرًا في العديد من المقالات (١٢ مقالة)، إلا إن العديد من باحثي الهجرة حاولوا نقض النظرة الأمنية للهجرة، فانتقد فالكو بعض الدراسات الإحصائية المتطرفة التي عملت على رفض استقبال اللاجئين والمهاجرين من الدول الإسلامية، والتي تشير إلى أن الأفراد الأكثر "تطرفًا" في المجتمع الإسلامي أقل عرضة للهجرة من المعتدلين. (Falco and Rotondi 2016).

ويرى باحثون آخرون أن إغلاق الحدود لن يُنهي الهجرة غير الشرعية، وينتقد كون الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الهجرة غير المشروعة كمسكلة أمنية ويربطها بالإرهاب والجريمة. ويرى أولئك الباحثون أن التركيز ينبغي أن يتحول نحو مساعدة جنوب الشرق الأوسط على حل مشاكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (فريجة and فريجة ٢٠١٨؛ حاروش ٢٠١٥).

ويرى البعض عدم حاجة جنوب المتوسط إلى مساعدة أوروبا؛ حيث إن التغيرات تحدث هناك طبيعيًا: "نجحت ثورات الربيع العربي في إحداث تغيير سياسي، ويمكن لهذا التغيير أن يفتح الباب أمام الحرية السياسية والازدهار الاقتصادي الذي يمكن أن يضع حدًا للهجرة العربية، وخاصة بين الشباب." (عبد الرحمن ٢٠١٣, ٢٤٥).

وتستند جميع سياسات الهجرة في القرن العشرين على مقولة يتم اعتبارها من الثوابت: "الهجرة امتياز، وليست حقاً" (Piché 2013). تحدى العديد من الباحثين ذلك، وتحذوا معه الانتقائية في معايير اختيار اللاجئين والمهاجرين التي قدمتها الليبرالية ومنطق سوق العمل المعولم.

(من الأمثلة على ذلك دراسة لمى قبّانجي 2011 Kabbanji)، ومع تزايد عدد طالبي اللجوء يجادل العديد من الباحثين بتقاسم الأعباء بين جميع البلدان، فقد دعا أربعة باحثين فرنسيين بارزين إلى التعددية الثقافية في تقرير تم تسليمه إلى المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية. (Badie et al. 2008).

وبشكل عام، اعتمدت مجلة *Revue Européenne des Migrations Internationales* منهجاً يركز على حقوق الإنسان ضد براديمات الأمن والانتقائية. لقد قدمت العديد من المقالات في هذه المجلة أعمالاً ميدانية ممتازة تناولت منطقة الحدود التي أصبحت مكاناً تقمع الشرطة فيه اللاجئين، الذين ينتظرون وقتاً طويلاً للحصول على ملاذ آمن. (من هذه الدراسات دراسة (Agier 2014))، كما كان هناك عدد خاص من هذه المجلة تناول مشكلة المهاجرين القاصرين.

وعلى سبيل المثال، تناقش جاكلين بهابها مسألة المهاجرين بقولها: "سواء كانوا طالبي لجوء أو مهاجرين مستقلين أو شباباً تم تهريبهم أو أطفالاً يتم تهريبهم لأغراض جمع شمل الأسرة، أو ما إذا كان وضعهم غير واضح (بين الفئات أو ضمن عدة)، فإن جميع المهاجرين الشباب يحتاجون إلى حماية ومساعدة من نوع ما - الإقامة الآمنة، والحماية من الاستغلال ومن مخاطر التجريم ومن الحرمان من الطعام والرعاية الطبية كحد أدنى". (Bhabha 2014, 37).

من الجدير بالذكر أن هذه المجلة تصدر عن مختبر ميكرانترن *Migrinter*، وهو مختبر أبحاث متخصص في الهجرة الدولية، وتديره دار العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (فرنسا). ومع اعتماد لبردايم "مشروع الهجرة" الذي يسمح بإيصال أصوات المهاجرين ووجهات نظرهم، كان مركز الأبحاث هذا يستشار منذ أمد طويل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية (المؤسسة التي تتعامل في فرنسا مع مسألة الهجرة والتجنيس) ومعهد الدراسات العليا للدفاع.

وقد أبقى الباحثون على نزعتهم النقدية أثناء إجراء بعض الدراسات التي تتعامل مع السياسات العامة. وعلى المستوى الأوروبي، فإن تقرير الاتحاد الأوروبي الأخير البحث حول الهجرة: مواجهة الحقائق وزيادة الفرص (King and Lulle 2016) ليظهر خلاصة ست دراسات



للسياسات الخارجية مؤلها الاتحاد الأوروبي، وكلها تدعو لدمج المهاجرين واللاجئين في الفضاء الأوروبي ولزيادة التعددية والقبول للمهاجرين.

ذ- الأكاديميون كنشطاء:

أصبح بعض أعضاء المجتمع المعرفي منخرطين في مساعدة اللاجئين على تعلم اللغات ودخول الجامعات. ويشير هولمز وكاستانيدا إلى أن باحثين في الأنثروبولوجيا قد بدأوا بتجارب إثنوغرافية مع اللاجئين السوريين في ألمانيا تتناول الحوار اللفظي والموسيقي، واللقاءات الاجتماعية الأسبوعية في مقاهي الأحياء، وشفوقاً تدرّس الحوار بين اللاجئين والطلاب في دائرة الأنثروبولوجيا في الجامعات، والعمل على قبول الجامعات للاجئين السوريين كطلاب، والتعاون على الكتابة والنشر لزيادة فاعلية اللاجئين في صراع التموضع المجتمعي.

ويتطوّر العديد من أعضاء هيئة التدريس والطلاب في العمل الميداني مع اللاجئين، والذي يشمل الإسكان والرعاية الصحية والتسجيل. وقد كانت هذه الجهود مكتملة لأشكالٍ أخرى من التضامن السياسي الأفقي. (Holmes and Castaneda 2016).

هذا وقد شهد المؤتمر الذي نظم في الجامعة الأمريكية في بيروت في نوفمبر ٢٠١٧ العديد من المبادرات التي قامت بها أعضاء الهيئة التدريسية لاستقبال اللاجئين.

وبالفعل هناك تاريخ طويل من الارتباط بين الأكاديميين الجامعات والمؤسسات الدينية الذين دافعوا عن قضية المهاجرين. ومن الأمثلة على ذلك الأب جاك غيس (Jacques Ghys) من النظام التبشيري للآباء البيض، الذي قام بإنشاء مجلة أكاديمية بعنوان: "الرجال والهجرة" في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، والذي أنشأ جمعية أمانة (-Assistance Morale Aux Nord-Africains- Amana)، وذلك لتقديم المساعدات لمهاجري شمال أفريقيا مع التركيز على محو الأمية.

ر- البراديم المضاد:

حاولت في هذه المقالة إثبات أن هناك نوعاً من المجتمع الإبستمي السائد الذي يجمع بين أخلاقيات الإقناع والمسؤولية، ويؤيد الاعتراف المعياري بنبل قضايا المهاجرين. ومع ذلك، يوجد بعض الاستثناءات: فبعض العلماء المحافظون يرفضون تجديد الفقه المتعلق بالمسائل الاقتصادية للمهاجرين إلى البلدان غير المسلمة. (بردويل ٢٠١٦).

ومن الغريب أن بعض الأكاديميين اللبنانيين (والسياسيين) استغلوا الفلسطينيين كفضاعة في الداخل اللبناني، مع أنهم في المقابل أعلنوا تأييدهم لفلسطين، ومعارضة الإمبريالية والصهيونية، وقد قال الكاتب اللبناني إلياس خوري عن هذا: "إنهم يحبون فلسطين ويكرهون الفلسطينيين"، وكأنهم يقولون: إن تحرير فلسطين ليس ممكناً إلا من خلال إهانة اللاجئيين الفلسطينيين.

ز- الخلاصة:

وعندما يكون باحثي دراسات الهجرة معياريين، فإنهم يجمعون بين الأخلاق الفيبرية للإقناع والمسؤولية من أجل إصدار أحكام اجتماعية/سياسية سليمة. هذا المزيج يجعل دراسات الهجرة ترفض الموقف المتفلسف الذي يجعل أية وسيلة مبررة لتأمين غايات معينة. (فهم مثلاً يرفضون التشديد المفرط على الأمن فيما يتعلق بالهجرة). وغالباً ما يضع هذا المزيج الباحثين الاجتماعيين في معضلة تشتمل على تناقضات: حماية العمالة المحلية مقابل الحدود المفتوحة للاجئين/ المهاجرين، التعددية الثقافية مقابل بعض العادات الثقافية للمهاجرين، التي تتناقض مع بعض المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.... إلخ.

هذا لا يمكن مناقشته في الثنائيات الشهيرة لباحثي أسلمة العلوم الاجتماعية أو الدراسات ما بعد الكولونيالية (المجتمع مقابل الفرد، التقاليد مقابل الحداثة، النقل مقابل العقل، التاريخ مقابل الحاضر، الدول المركزية لإنتاج المعرفة مقابل الأطراف... إلخ).

وبالعودة إلى ما قلت في المقدمة، فقد وضعت تمييزاً بين اللحظة العالمية واللحظة المعيارية في العلوم الاجتماعية. وأرى هنا أن علوم الدين مرت بلحظات مماثلة تتطلب تقنياتها الخاصة في التعامل مع نصوص الوحي والتراث.

وفي حين أتوقع فصلاً تقنياً في اللحظة الأولى، إلا أنني أنفي هذا التوقع في اللحظة المحليّة/ المعيارية، وأتوقع نمو التعاون والتفاعل بين العلوم الاجتماعية والأخلاق الدينية.

يجمع علماء الاجتماع بين أخلاقيات الإقناع (المعرفة هنا على أنها إطار ليبرالي ومتعدد الثقافات ومع إطار التنوير الجديد) وأخلاق المسؤولية، في حين أن باحثي الأخلاق الإسلاميين سيعتبرون أن الثابت والأساسي من الإسلام هو ما يحدّد اللحظة المعيارية.



هذه الأخلاقيات المختلفة يتحتم عليها أن يكون بها توتر، إلا إن المخرج من هذا التوتر والتضارب ينبغي أن يكون بعملية الحوار والتعلم المتبادل دون الانحصار بالنزعة القانونية (legalism) أو العقلانوية (rationalism).

وتعتبر العلاقة في هذا المجال بين الباحثين في العلوم الاجتماعية والشرعية مهمة جداً؛ إذ يجب أن يتحالفا لتطوير الفكر الذي يأخذ بعين الاعتبار مصلحة مجتمعهم ويوازن بين الحتمية واليوتوبيا.

يجب على الباحثين الاجتماعيين أن يتعرفوا على تقاليد الناس لفهم ممارساتهم الروحية وعواطفهم وعاداتهم، ويجب على الباحثين الشرعيين أن يفهموا كيف يدرك الناس الجيد والسيء في حياتهم اليومية وكيف يستخدمون العرف ليتمكنوا من إنشاء فقه الواقع (الفقه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يتغير وفقاً للواقع الخارجي)^(١).

في هذا الصدد، يقدم عباس برزيغار (Barzegar 2018) في كتابه، مثلاً ممتازاً يتناول بنية العمل الإنساني الإسلامي (Muslim humanitarianism)، الذي تم تطويره من خلال "التوليف بين التراث الأخلاقي، والأدب، والفقه في المصطلحات الإسلامية، فضلاً عن نوع من "اللاهوت العملي" من الناحية الغربية".

ويرى بأنه: "يمكن أن تفيد الإنسانية الإسلامية في تشكيل المقاربات القانونية والأخلاقية الإسلامية الناشئة، والتي تتناول المشاركة المدنية والثقافة الديمقراطية والمواطنة العالمية.

وينبع هذا التأثير من كون العرف الحالي للمسلمين يعطي أولويةً للمبادئ الإنسانية التي تتجاوز الوطنية، والعرقية، والطائفية، والأيدولوجية. وفي الوقت نفسه، يتم دمج هذه الممارسات بشكل كامل مع الأهداف والمقاصد الكبرى للإسلام والشريعة، وبالتالي تصبح جزءاً من الفهم العرفي للحقيقة الإسلامية من قبل الملايين من المسلمين في جميع أنحاء العالم". (Barzegar 2018)

تظهر نتائج العينة أن الباحثين الاجتماعيين قد دعموا حفاظ المهاجرين على خصائصهم الدينية والاعتراف بتاريخهم الخاص، الذي يبني عليه مسار اندماج خاص. ولكن، بدلاً من الثناء على هؤلاء الباحثين، هناك اتجاه نحو معارك دون كيشوتية وهمية معهم، خاصة من قبل العديد

(١) يصوغ القرضاوي مفهوم فقه الواقع على أنه منهج "يقوم على دراسة علمية وموضوعية لطبيعة ظاهرة معينة، وهي دراسة تكشف عن جميع أبعاد الظاهرة وعناصرها، [يوضح] مزاياها وعيوبها، و[يبرز] العوامل المؤثرة المتصلة بها". (Al-Qaradawi 1999, p. 23)

من باحثي ما بعد الاستعمار وأسلمة المعرفة الذين اعتبروا أن أبحاثهم لا تفهم تجارب المسلمين الروحية، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار ماضيهم الاستعماري.

وأقول بأن الوقت قد حان للعلوم الاجتماعية في العالم الغربي أولاً وفي أماكن أخرى ثانياً؛ لأن تستخدم لفهم المهاجرين، وقراءة البحوث المنتجة في الجنوب باللغات المحلية والاستشهاد بها.

وأرى بأن النماذج الجديدة المطلوبة في دراسات الهجرة أصبحت موجودة، وسيكون النقاش الحقيقي حول كيفية التوفيق بين قيم الليبرالية والتعددية الثقافية والتنوير الجديد من جهة، وبين الثقافة المحلية والأخلاق الدينية.

سيجعل هذا التلاقح المتبادل دراسات الهجرة حيّة وقويّة. ولكن الأدبيات التي تدعو إلى إسلامية المعرفة الاجتماعية لم توفر الكثير منها وخاصة في العالم العربي (سأقدم في دراسة مقبلة كيف أن الوضع يختلف في الإنتاج المعرفي الماليزي) حتّى اللحظة، الأدوات التي تربط العلوم الاجتماعية مع الأخلاق الإسلامية.

وبينما ركز الكثيرون على تفكيك الفرضيات الأولية للعلمانية أو المادية أو النفعية، فقد نسوا المهمة الرئيسة للعلوم الاجتماعية؛ في كونها قادرةً على نقد القوى الاجتماعية والسياسية الحالية، والنتائج السيئة المتعمدة وغير المتعمدة التي ينتجها فاعلو هذه القوى.

ويمكن للمرء أن ينظر في مسار دراسات الهجرة، الذي انتقل من تشجيع الذوبان الكامل للمهاجرين إلى الاعتراف بالتنوع والاختلاف، بدلاً من محاولة إيجاد عثراتٍ للباحثين الاجتماعيين ومحاولة إقناعهم في كل لحظة.

وينبغي أن يتم التعامل مع العلوم الاجتماعية من خلال النقد المنهجي، لا الانتقاد الدائم. ويعني هذا وجوب استبدال محاولة تحدي إنتاج العلوم الاجتماعية على أساس مجموعة من القيم المحددة بشكل مستقل مسبقاً، بالخوض في نظريات الهجرة المختلفة واستخدام مصطلحاتها وتصنيفاتها من أجل إظهار مدى ارتباطها وتناسقها مع بعضها، ضمن مزاجية أخلاقيات الإقناع والمسؤولية. ولا يتم بناء النقد الجيد على أساس وجود مؤامرة، وإنما من خلال منهجية إمبريقية.

وفي زمان ما بعد الحقيقة، تمّ التعامل مع العلوم النقدية باعتبارها أيديولوجية عديمة الفائدة، خاصة في وسائل الميديا الاجتماعية، وبالتالي فقد تمّ اعتبارها غير مستحقة التمويل من المال العام. (Piovani 2017).



وقد حان وقت حلّ هذا التوتر والتضارب، بدلاً من تقسيم الأكاديميين إلى المؤمنين بالعالمية (universalists) والمؤمنين بالسياقية (contextualists).

ويمكن للمرء أن يجد الأرضية المشتركة في الإصلاحيين المعاصرين، أمثال علي شريعتي وعبد الكريم سروش وعبد الله أحمد النعيم، الذين دعوا إلى شكل من أشكال الليبرالية الإسلامية. (Mir 2017).

الملاحق^(٢):

الجدول ١: عدد ونسب المقالات بحسب اللغة:

النسبة %	العدد	
56.5	26	العربية
43.5	20	الإنجليزية
100.0	46	المجموع

الجدول ٢: المناطق الجغرافية للمقالات:

نسبة %	العدد	
59.1	26	العالم العربي
40.9	18	خارج العالم العربي
100.0	44	المجموع
	2	غير معروف
	46	المجموع الكلي

(٢) نذكر أن كل هذه الجداول هي للمقالات العربية والإنكليزية وبدون اللغة الفرنسية.

الجدول ٣: أنواع الانتماء المؤسسي:

النسبة %	العدد	
85.4	35	الجامعة
14.6	6	مركز بحث
100.0	41	المجموع
	5	غير معروف
	46	المجموع الكلي

الجدول ٤: اختصاص الكاتب الأول:

النسبة %	العدد	
30.2	13	علم الاجتماع
7.0	3	الأنثروبولوجيا
4.7	2	التاريخ
2.3	1	التواصل/الإعلام
27.9	12	العلوم السياسية/علاقات دولية
7.0	3	الأدب
20.9	9	غير ذلك
100.0	43	المجموع
	3	غير معروف
	46	المجموع الكلي



الجدول ٥: بلد المؤسسات:

النسبة %	العدد	
17	7	الولايات المتحدة
14	6	الجزائر
12	5	المغرب
7	3	ألمانيا
5	2	كندا
5	2	ليبيا
5	2	فلسطين
5	2	سويسرا
5	2	الإمارات العربية المتحدة
2	1	البحرين
2	1	بنغلادش
2	1	مصر
2	1	فرنسا
2	1	اليونان
2	1	إيطاليا
2	1	لبنان
2	1	موريتانيا
2	1	بولندا
2	1	السودان
2	1	تونس
100	42	المجموع
8.7	4	غير معروف
	46	المجموع الكلي

الجدول ٦: سنة النشر:

السنة	العدد	النسبة %
2017	6	13
2016	10	22
2015	10	22
2014	5	11
2013	8	17
2012	3	7
2011	2	4
2010	1	2
2003	1	2
المجموع	46	100

الجدول ٧: أنواع المقالات:

النسبة %	العدد	
26.8	11	عمل ميداني
58.5	24	نقد للأدبيات
14.6	6	مقال
100.0	41	المجموع
	5	غير معروف
	46	المجموع الكلي



الجدول ٨: النطاق الجغرافي للمقالات:

54	21	محلي
18	7	إقليمي
23	9	دولي
5	2	مقارن
100	39	المجموع
	7	غير معروف
	46	المجموع الكلي

الجدول ٩: تكرّر الكلمات بحسب اللغة:

المجموع	الإنجليزية	العربية	اللغة
7	7	0	الهجرة الطوعية
1	1	0	التحويلات
1	1	0	جنسانية
7	1	6	اللاجئين
3	0	3	الاتجار بالبشر
3	1	2	الحرب والصراع العرقي / الدولي
1	0	1	مخيمات اللاجئين
1	0	1	جريمة

المعيارية في دراسات الهجرة – أخلاقيات وجماعة أكاديمية إستمية

4	2	2	الصراع الاجتماعي
3	0	3	الحدود
4	4	0	المعرفة
3	1	2	الهجرة الداخلية
2	2	0	تأثير المجتمع المضيف
7	2	5	الأمان
5	3	2	أثر مكان المنشأ
1	1	0	أسرة
8	1	7	سياسات
2	0	2	جنس
14	2	12	أسباب الهجرة
2	0	2	سوق العمل
3	3	0	علم السكان
4	3	1	التأثير الثقافي
9	4	5	طريقة التأسيس
5	4	1	المشاكل السياسية
2	2	0	مشاكل نفسية
2	2	0	الأصل العرقي
1	1	0	عنصرية
10	6	4	دين
41	18	23	المجموع



الجدول ١٠: المنهجيات المستخدمة (ردود متعدّدة)

النسبة	العدد	
33.30%	17	استخدام البيانات الموجودة
19.60%	10	تحليل المحتويات
13.70%	7	منهجيات متعددة
11.80%	6	مقابلة شخصية مطوّلة
9.80%	5	الدراسة الاستقصائية
5.90%	3	الإثنوغرافيا
3.90%	2	المراقبة
2.00%	1	مجموعات مرّكّزة
100.00%	51	المجموع

شكر وتقدير

أود أن أشكر علاء خالد ومايكل أفانزاتو على مساعدتهما في تحليل مقالات العينة،
وعزّام طعمة على تعليقاته وترجمته الأولية للمقالة.



المراجع ◀

Agier, Michel. 2014. "Parcours Dans Un Paysage Flottant de Frontières." *Revue Europeenne Des Migrations Internationales* 30 (2): 13–23.

An-Na'im, Abdullahi Ahmed. 2013. "Editorial Note: From the Neocolonial 'Transitional' to Indigenous Formations of Justice." *International Journal of Transitional Justice* 7 (2): 197–204. <https://doi.org/10.1093/ijtj/ijt012>.

Badie, Bertrand, Rony Brauman, Emmanuel Decaux, Guillaume Devin, and Catherine Wihtol de Wenden. 2008. "Pour Un Autre Regard Sur Les Migrations: Construire Une Gouvernance Mondiale." Paris: Direction générale de la coopération internationale et du développement du ministère des Affaires étrangères et européennes. https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Etude_gouvernance_globale_migrations.pdf.

Barzegar, Abbas. 2018. "The Living Fiqh, or Practical Theology, of Muslim Humanitarianism." In . CILE-Doha.

Bava, Sophie. 2011a. "Migration-Religion Studies in France: Evolving Toward a Religious Anthropology of Movement." *Annual Review of Anthropology* 40: 493–507.

———. 2011b. "Migration-Religion Studies in France: Evolving Toward a Religious Anthropology of Movement." *Annual Review of Anthropology* 40 (1): 493–507. <https://doi.org/10.1146/annurev-anthro-081309-145827>.

Beaman, Jean. 2015. "As French as Anyone Else: Islam and the North African Second Generation in France." *International Migration Review* 1 (50): 41–69.

Bhabha, Jacqueline. 2014. "Moving Children: Lacunae in Contemporary Human Rights Protections for Migrant Children and Adolescents." *Revue Européenne Des Migrations Internationales* 30 (1): 35–57. <https://doi.org/10.4000/remi.6747>.

Caeiro, Alexandre. 2015. "Fiqh Al-Wāqi' and Its Discontents: A Study of Islamic Legal Debates on the Social Construction of Reality." In . American University of Beirut.

Casanova, José. 2007. "Rethinking Secularization: A Global Comparative Perspective," October, 101–20. <https://doi.org/10.1163/ej.9789004154070.i-608.39>.

Falco, Chiara, and Valentina Rotondi. 2016. "The Less Extreme, the More You Leave: Radical Islam and Willingness to Migrate." *World Development* 88 (December): 122–33. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2016.07.017>.

Foner, Nancy, and Richard Alba. 2008. "Immigrant Religion in the U.S. and Western Europe: Bridge or Barrier to Inclusion?" *International Migration Review* 42 (2): 360–92.

Friedmann, Georges. 1961. "Allocution Du Président." In *Transactions of the Fourth World Congress of Sociology*, 3:1–10. Mardid: International Association of Sociology.

Golomski, Casey. 2016. "Religion and Migration: Cases for a Global Material Ethics." *African Studies* 75 (3): 449–62. <https://doi.org/10.1080/00020184.2016.1193379>.

Habermas, Jurgen. 2008. *Between Naturalism and Religion*. Cambridge: Polity Press.

Hanafi, Sari. 2016. "Global Knowledge Production in the Social Sciences: A Critical Assessment." *Sociologies in Dialogue* 2 (1): 16–31.

Hansen, Randall. 2011. "The Two Faces of Liberalism: Islam in Contemporary Europe." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 37 (6): 881–97.

Holmes, Seth, and Heide Castaneda. 2016. "Representing the 'European Refugee Crisis' in Germany and beyond: Deservingness and Difference, Life and Death." *American Ethnologist* 43 (1): 12–24.

Kabbanji, Lama. 2011. "Vers une reconfiguration de l'agenda politique



migratoire en Afrique de l'Ouest." *Études internationales* 42 (1): 47–71. <https://doi.org/10.7202/045877ar>.

King, Russell, and Aija Lulle. 2016. "Research on Migration: Facing Realities and Maximising Opportunities. A Policy Review." Brussels: Directorate-General for Research and Innovation Open and inclusive Societies.

Levitt, Peggy. 2003. "‘You Know, Abraham Was Really the First Immigrant’: Religion and Transnational Migration." *The International Migration Review* 37 (3): 847–73.

Lewis, Valerie, and Ridhi Kashyap. 2013. "Piety in a Secular Society: Migration, Religiosity, and Islam in Britain." *International Migration* 51 (3): 57–66.

Martikainen, Tuomas. 2014. "Muslim Immigrants, Public Religion and Developments towards a Post-Secular Finnish Welfare State." *The Nordic Welfare State* 8 (1): 78–105.

Mir, Suheel Rasool. 2017. "Ali Shariati, Forgotten Sociologist of Islam." *Global Dialog: International Sociological Association Newsletter*, 2017.

Mubashar, Hasan. 2017. "South–South Migration and Security Risks: Political Islam and Violent Extremism in the Shadow of Globalisation in Bangladesh." *India Quarterly* 73 (3): 312–26.

Osborne, Thomas. 2003. "What Is Neo-Enlightenment? Human Rights Culture and Juridical Reason." *Journal of Human Rights* 2 (4): 523–30.

Ozyurt, Saba Senses. 2013. "The Selective Integration of Muslim Immigrant Women in the United States: Explaining Islam’s Paradoxical Impact." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 39 (10): 1617–37. <https://doi.org/10.1080/1369183X.2013.833691>.

Pabst, Adrian. 2012. "The Secularism of Post-Secularity: Religion, Realism, and the Revival of Grand Theory in IR." *Review of International Studies* 38 (5): 995–1017.

Piché, Victor. 2013. “Les théories migratoires contemporaines au prisme des textes fondateurs, Las teorías migratorias contemporáneas vistas a través el prisma de los textos fundadores.” *Population* 68 (1): 153–78. <https://doi.org/10.3917/popu.1301.0153>.

Piovani, Juan Ignacio. 2017. “Argentina under Scrutiny.” *Global Dialog: International Sociological Association Newsletter*, 2017.

Rahaei, Saeid. 2009. “The Rights of Refugee Women and Children in Islam.” *Forced Migration Review* 1: 4–4.

Sakellariou, Alexandros. 2017. “Fear of Islam in Greece: Migration, Terrorism, and ‘Ghosts’ from the Past.” *Nationalities Papers* 45 (4): 511–23. <https://doi.org/10.1080/00905992.2017.1294561>.

Sayad, A. 1999. *La Double Absence. Des Illusions de l’émigré Aux Souffrances de L’immigré*. Paris: Ed. du Seuil.

Schrempf, Mona. 2001. “Migration — Religion — Integration: Buddhistische Vietnamesen Und Hinduistische Tamilen in Deutschland. By Martin Baumann.” *Journal of Global Buddhism* 2 (0): 119–22.

Starr, Bradley E. 1999. “The Structure of Max Weber’s Ethic of Responsibility.” *Journal of Religious Ethics* 27 (3): 407–434.

Strielkowski, Wadim, Yuriy Bilan, and Oleh Demkiv. 2016. “Religion and International Migration: A Case Study of Ukraine.” *Religions* 7 (6): 64. <https://doi.org/10.3390/rel7060064>.

Tibi, Bassam. 2010. “Ethnicity of Fear? Islamic Migration and the Ethnicization of Islam in Europe.” *Studies in Ethnicity and Nationalism* 10 (1): 126–157.

Weber, Max. 2008. “Politics as Vocation.” In *Max Weber’s Complete Writings on Academic and Political Vocations*, edited by J. Dreijmanis. New York: Algora Publishing.



Zafirovski, Milan. 2010. *The Enlightenment and Its Effects on Modern Society*. Springer Science & Business Media.

الأطرش, عبد القادر. 2015. "الهجرة المغاربية الخارجية : هولندا نموذجًا". 'Umrān lil-'Ulūm al-Ijtimā'iyah wa-al-Insānīyah 91 (1875): 1-15. <https://doi.org/10.12816/0011522>.

الحفناوي, هالة. ٢٠١٥. "ولد في أوروبا : الجيل الثالث من المهاجرين المسلمين". اتجاهات الأحداث ٩ (٢٩٥٦): ١-٤. <https://doi.org/10.12816/0022598>.

الداه, عبد القادر, محمد ولد. ٢٠١٣. "الجريمة المنظمة والهجرة السرية". مجلة الفقه والقانون ١٧٠ (٩٢٢): 1-16. <https://doi.org/10.12816/0001709>.

السهلي, نبيل. ٢٠١٤. "فلسطينيو سورية وتراجيديا اللجوء والنزوح القسري". مجلة الدراسات الفلسطينية 25 (97): 44-134.

بردويل, شوقي عبد المجيد عبيدي. ٢٠١٦. "نوازل الاندماج الواعي للمهاجرين فيما يتعلق بالمعاملات المالية والاقتصادية". مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية, no. 9: 120-29.

حاروش, نور الدين. ٢٠١٥. "الاهتمام الأكاديمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية من خلال بعض الرسائل الجامعية الجزائرية". *The Journal of the Faculty of Economics and Political Science* 302 (1925): 1-23. <https://doi.org/10.12816/0011970>.

حنفي, ساري. ٢٠١٦. "أسلمة وتأصيل العلوم الاجتماعية: دراسة في بعض الإشكاليات". المستقبل العربي, 451: 45-64.

رحومة, عاشور. ٢٠١٦. "ظاهرة الهجرة في إقليم دارفور". *المجلة العربية للعلوم الاجتماعية* ١١٧ (٣٨٦٠): 1-28. <https://doi.org/10.12816/0031985>.

سعدي, محمد. ٢٠١٧. "شباب الجيل الثالث للهجرة في بلجيكا: هويات تائهة ومتصدعة: دراسة حالة حي بورغراوت بمدينة أنفرس = *Lost and Fractured Identities : The Third*

Generation Immigrant in Belgium : A Case Study of the Borgerhout Neighborhood in Antwerp. " عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية, no. 15: 27-53.

سكيب, شعبان دخيل سعيد عامر. ٢٠١٣. "الهجرات العربية والإسلامية وأثرها في السواحل الإفريقية." المجلة العربية للعلوم الاجتماعية ٢ (3): 26-305. <https://doi.org/10.12816/0000124>.

عبد الرحمن, إياس. ٢٠١٣. "الهجرة من المنطقة العربية بعد الربيع العربي والأزمة الاقتصادية العالمية." عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية 3 (1): 48-243.

عبد الواحد, أكير, . ٢٠١٤. "العرب الأوروبيون : الهوية و التربية و المواطنة." المستقبل العربي ٦ (٢٨٢٩): 1-18. <https://doi.org/10.12816/0021372>.

عدّي, الهواري. ٢٠١٥. "الفراغات المعرفية في العلوم الاجتماعية العربية: الشيخ محمد عبده، النقلة "الإبستمية" المجهضة." In مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي, edited by ساري حنفي, نورية بن غريب-رمعون, and مصطفى مجاهدي, ٧٥-٨٨. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فريجة, أحمد, and لدمية فريجة. ٢٠١٨. "الآليات المتعمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية." مجلة المفكر, no. 12: 1-24. <https://doi.org/10.12816/0021858>.



مركز نهوض

للداسات والنشر

NOUHOUD CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS